تصدر عن جمعية الاجتماعيين في الشارقة
مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية والاجتماعية
حصلت على معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهاد العربي «أرسيف Arcif»
رقم وتاريخ الاعتماد if L18-0134 تاريخ 27/12/2018

شؤون اجتماعية

الإشراف العام

د. جاسم خليل ميرزا (رئيس الجمعية)

رئيس التحرير

د. أحمد علي الحداد الحازمي

سكرتير التحرير

أحمد نشأت الجابي

الهيئة الاستشارية

أ.د. فارس البياتي	رئيس جامعة العلوم الإبداعية - الإمارات
أ.د. سلطان أبوعرابي العدوان	رئيس جامعة اليرموك - سابقاً - الأردن
أ.د. يعقوب يوسف الكندري	جامعة الكويت
أ.د. عبد الوهاب جودة الحايس	جامعة عين شمس - مصر
أ.د. فاكر الغرايبة	جامعة الشارقة - الإمارات
أ.د.هيثم السامرائي	جامعة أم القيوين - الإمارات
د. علي أحمد الغفلي	جامعة الإمارات العربية المتحدة
د. إنعام يوسف محمد	جامعة عجمان - الإمارات
د. ليليا أحمد بن صويلح	جامعة 8 ماي 1945 – الجزائر

هيئة التحرير التنفيذية

د. عبدالله جمعة الحاج	سفير الإمارات، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإمارات - سابقاً
د. سعاد زايد العريمي	جامعة الإمارات العربية المتحدة
د. يوسف محمد شراب	مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار - سابقاً
أ. حسين سعيد الشيخ	مستشار في وزارة تنمية المجتمع
أ. هبة محمد عبدالرحمن	أمين السر العام - جمعية الاجتماعيين

طبع بمركز الكتاب للنشر - جمهورية مصر العربية

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي الكاتب
ترتيب الأسماء والبحوث في المجلة أبجدياً

قواعد النشر في المجلة

رسوم نشر البحوث 1200 درهم إماراتي أو ما يعادلها بالدولار

بحوث ودراسات

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات ذات الصلة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تهدف إلى إضافة ما هو جديد في هذه المجالات وتخدم مجتمع الإمارات بخاصة والمجتمع العربي بعامة، باللغة العربية وباللغة الإنجليزية. على أن يكون البحث أصلاً باللغة التي يُنشر بها البحث.
2. يكون البحث المقدم للنشر في حدود 30 صفحة مطبوعة من الحجم العادي (13000) كلمة بما في ذلك الحواشي اللازمة وقائمة المراجع والمصادر.
3. يُعد البحث قابلاً للنشر إذا توافرت فيه النقاط الآتية:
   أ) اعتماد الأصول العلمية في إعداد وكتابة البحث من توثيق وهوامش ومصادر ومراجع.
   ب) ألا يكون قد سبق نشره أو قُدِّم للنشر في مجلة أخرى.
   جـ) يكتب الباحث اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعامل مع المجلة للمرة الأولى، ويذكر ما إذا كان البحث قد قُدِّم إلى مؤتمر لكنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر.
   د) يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية معينة وفي هذه الحالة فإنه لا بد من الحصول على موافقة تلك الجهة .
   هـ) يرفق بالبحث ملخص في حدود (150) كلمة باللغة الإنجليزية وآخر بالعربية يتضمن أهداف البحث ونتائجه.
4. يبلغ الباحث باستلام البحث خلال أسبوعين من تاريخ الاستلام على أن يبلغ بقرار صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.
5. يراعى في أولوية النشر ما يلي:
   أ) تاريخ استلام البحث وأسبقية البحوث للنشر إن كان طلب إجراء تعديلات عليها.
   ب) تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر المجلة لأكبر عدد من الكتاب وأكبر عدد ممكن من الأقطار في العدد الواحد وبأوسع مدى من التنوع.
   جـ) المواضيع المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لما تعانيه المكتبة العربية من نقص واضح فيها.
6. أ) البحث المنشور في المجلة يصبح ملكاً لها ويؤول إليها حق نشره.
   ب) يحق للباحث إعادة نشر بحثه في كتاب وفي هذه الحالة لا بد أن يشير إلى المصدر الأصلي للنشر.

عروض الكتب

تنشر المجلة عروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام بحيث لا يزيد حجم العرض عن عشر صفحات وأن يتناول إيجابيات وسلبيات الكتاب ويستهل العرض بالمعلومات الآتية:

(أ) الاسم الكامل للمؤلف (ب) العنوان الكامل للكاتب (جـ) مكان النشر
(د) الاسم الكامل للناشر (هـ) تاريخ النشر (و) عدد الصفحات
(ز) تكتب المعلومات السابقة بلغة الكتاب إذا كان محرراً بلغة أجنبية (ح) اسم وعنوان عارض الكتاب

الآراء والأفكار

تنشر المجلة آراءً وأفكاراً حرة تعالج قضايا مهمة ومعاصرة تهم المجتمع والفكر الإنساني والاجتماعي على ألا يزيد عدد الصفحات عن 10 صفحات.

ملخصات الرسائل العلمية

تنشر المجلة ملخصات رسائل جامعية تمت مناقشتها وإجازتها في ميادين العلوم الإنسانية.

تقارير وندوات ومؤتمرات

تنشر المجلة تقارير المؤتمرات والندوات على ألا يتجاوز حجم التقرير 10 صفحات.

ترسل البحوث والدراسات بعنوان رئيس تحرير مجلة شؤون اجتماعية
جمعية الاجتماعيين. دولة الإمارات العربية المتحدة . الشارقة. ص.ب: 3745
E-mail: social@emirates.net.ae

الاشتراكات السنوية

للأفراد	
الإمارات	40 درهماً
الوطن العربي	15 دولاراً
البلاد الأخرى	20 دولاراً

للمؤسسات	
الإمارات	100 درهم
البلاد الأخرى	40 دولاراً

الأسعار

الأسعار	
الإمارات	10 دراهم
البحرين	دينار واحد
الكويت	دينار واحد
السعودية	10 ريالات
عمُان	ريال واحد
اليمن	100 ريال
مصر	50 جنيه
لبنان	2000 ليرة
سورية	35 ليرة
السودان	100 جنيه
ليبيا	600 درهم
الجزائر	10 دينار
تونس	ديناران
المغرب	7 درهم
الأردن	ديناران
العراق	1000 دينار

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
جمعية الاجتماعيين بالإمارات العربية المتحدة، الشارقة
ص . ب: 3745، هاتف: 22 77 556 06

شـــؤون اجتماعية

العدد 150، صيف 2021 – السنة 38

الافتتاحية 6

بحوث ودراسات:

الآثار الاجتماعية والنفسية لجائحة كوفيد 19 في دول مجلس التعاون الخليجي.
أ. هبة محمد عبد الرحمن 9

استخدام تقنية الاتصال الرقمي في العلاقات العامة الحكومية
«دراسة تحليلية للقيادة العامة لشرطة الشارقة إنموذجاً».
د. شعبان حسن حمادة الناصري 49

دور العمل التطوعي في تعزيز رأس المال الاجتماعي في المملكة العربية السعودية:
«دراسة ميدانية بمدينة الرياض».
د. سعود بن سهل القوس 89

تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:التحديات والحلول «جامعة شقراء أنموذجا».
د. لولوة بنت صالح إبراهيم الفراج 129

معايير القبول في الجامعات وقدرتها التنبؤية بالتحصيل الدراسي للطلاب والطالبات «جامعة الملك سعود نموذجاً».
أ. نهى بنت عبد الرحمن بن عبد الله الخراشي 159

كبار السن في المملكة العربية السعودية: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والصحية..
أ. نجلاء مطلق السهلي 189

تحليل مضمون تفاعل الشباب العُماني في وسائل التواصل الاجتماعي «تويتر أنموذجاً».
أ. بسمة بنت سالم بن مرهون النصيبية 215

آراء وأفكار:

نظام الحماية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة حالة على إمارتي دبي والشارقة)..
غنيمة البحري، ريضة الكتبي، مها الكتبي، وأحمد الكتبي 255

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنمية ثقافة التسامح وقبول الآخر لدى الطفل.
د. محمد محمود العطار 283

الافتتاحية

في السادس من إبريل 2021م تحتفل الدولة بيوبيلها الذهبي وبمرور خمسين عاماً على تأسيس دولتنا العزيزة التي شهدت سجلاً حافلاً من الإنجازات والمبادرات في شتى المناحي ومختلف المجالات، إنجازات رسمت دولة عصرية يشار إليها بالبنان وضعتنا في مقدمة الدول على خارطة العالم، في هذا العام نحتفل بشعار جديد يطوي 50 عامًا من هذه الإنجازات ونستقبل من خلاله 50 عاماً أخرى من العمل الدؤوب والجاد لخدمة الوطن وتحدي الإنجازات الجديدة.

الاستعداد للخمسين عاماً القادمة أمر ليس بالسهل ولكن ليس كذلك بالمستحيل لأننا نثق بقدرة حكومتنا وفرق عملنا وشبابنا على التحدي في المضي نحو استشراف المستقبل ورسم خارطة الطريق لنجاح مسيرتنا المباركة نحو إسعاد الوطن والمواطنين.

الإمارات قادرة بأبنائها في كل المواقع على تحقيق حلم القيادة خلال الـ 50 عاماً القادمة في الريادة والتنافسية العالمية والحفاظ على مستوى ما تم إنجازه في العام المنصرم والعزم على بدء التحدي والعمل الجاد للسنوات الـ 50 القادمة وتحقيق نقلة نوعية في مختلف ميادين العمل وفي مختلف القطاعات بقفزات سريعة ومؤشرات تنافسية عالمية.

وتتمحور الأنشطة المتعلّقة بعام الـ 50 حول أربع ركائز رئيسية أهمها إطلاق عام الخمسين بروح احتفالية تشمل كلّ من يعتبر دولة الإمارات وطنًا له ودعوة أبناء الوطن للتأمّل في قيم وإنجازات الماضي تكريمًا لآبائنا المؤسسين وإلهام الشباب لوضع تصوّراتهم حول طموحات الخمسين عامًا القادمة ودعمهم بالأدوات اللازمة لخلق المستقبل ودعم المبادرات طويلة المدى والسياسات المؤثرة لتمكين أبناء الدولة والمقيمين من القيام بدورهم.

وهنا لابد أن نشير إلى أن عام الخمسين يشكل لحظة تاريخية في الرحلة التي بدأت منذ الإعلان عن قيام دولة الإمارات في عام 1971، فهو احتفاء بالإرادة العظيمة والعزيمة القوية اللتين تحلى بهما الآباء المؤسسون في بناء الدولة والجهود التي بذلها أبناء الوطن حتى أصبحت دولتنا ولله الحمد إحدى أكبر وأكثر الدول نمواً وتطوراً في العالم وهذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا قيادة المغفور له بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، وأخيه الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وحكام الإمارات – رحمهم الله – التي كانت فترة حكمهم من أزهى وأنضر ما شهدته الأمة العربية عبر تاريخها الطويل، ورؤيتهم المستقبلية

للتقدم والرفاه. حيث كان الإنسان محط اهتمام زايد الذي قدم الاستثمار فيه على الاستثمار في العمران؛ مع أنه لم يدخر جهداً في الاستثمار فيهما معاً. إن ما أنجزه زايد والحكام لشعبهم في كافة المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية والرياضية لهو فخر لكل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة لكي ينعم الكل بحياة كريمة واستقرار في وطن عزيز.

وبهذه المناسبة وبصدور العدد 150 من مجلة شؤون اجتماعية لا يسعنا إلا أن نهنئ دولة الإمارات حكومة وشعباً احتفاء بهذه الذكرى متمنين مزيداً من دوام الازدهار والتقدم والرقي وإلى تعزيز سمعتها ومكانتها المتقدمة على كافة المؤشرات التنافسية العالمية الدولية والإقليمية والمحلية.

يتضمن هذا العدد سبعة موضوعات مختلفة ومتنوعة بالإضافة إلى موضوعين في باب آراء وأفكار حيث أجرت أ. هبة محمد عبد الرحمن أمين السر العام بجمعية الاجتماعيين بالإمارات دراسة حول (**الآثار الاجتماعية والنفسية لجائحة كوفيد 19 في دول مجلس التعاون الخليجي**).

كما قدم د. **شعبان حسن حمادة الناصري** من جامعة القاسمية بدولة الإمارات دراسة عن (**استخدام تقنية الاتصال الرقمي في العلاقات العامة الحكومية «دراسة تحليلية للقيادة العامة لشرطة الشارقة إنموذجاً»**).

وتضمن العدد بحثاً **للدكتور. سعود سهل القوس** من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية بعنوان (**دور العمل التطوعي في تعزيز رأس المال الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية بمدينة الرياض**).

وتضمن العدد دراسة بعنوان (**تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول (جامعة شقراء أنموذجاً)**) للدكتورة. **لولوة الفراج** من جامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية.

وجاء البحث الخامس وعنوانه: **معايير القبول في الجامعات وقدرتها التنبؤية بالتحصيل الدراسي للطلاب والطالبات - جامعة الملك سعود نموذجاً** للأستاذة **نهى بنت عبد الرحمن ابن عبد الله الخراشي** من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

وتناولت الأستاذة. **نجلاء السهلي** من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية. في بحثها المعنون (**كبار السن في المملكة العربية السعودية: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والصحية**).

فيما جاء البحث الأخير في هذا العدد للأستاذة. **بسمة بنت سالم بن مرهون النصيبية** من سلطنة عمان بعنوان (**تحليل مضمون تفاعل الشباب العماني في وسائل التواصل الاجتماعي: تويتر أنموذجاً**).

شؤون اجتماعية

جمعية الاجتماعيين
Sociological Association

تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول

«جامعة شقراء أنموذجا»

د. لولوة بنت صالح إبراهيم الفراج •

DOI: 10.12816/0058604

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعوديـة، والحلول المقترحة للتمويل. تم استخدام المنهـج الوصفي المسحي. تكونت أداة الدراسة مـن استبانة وزعت على العمداء والوكلاء لجميـع الكليات بجامعة شقراء، واشتملت على محورين هـي: التحديات التي تواجه تمويـل التعليم العالي في المملكة العربيـة السعودية، والحلول المقترحة للتمويل. بينت نتائج الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في جامعة شقراء في المملكة العربيـة السعودية هي اعتماد الجامعة على الدعم الحكومي فقط، وضعف ارتباط البرامج البحثيـة بالمؤسسـات الإنتاجية بالمجتمع، وضعف اعتمادات النفقـات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الجارية. كما أن أهم الحلول للتمويل هي: تطوير النظام المالي والإداري في جامعة شقراء، واستثمـار الصناديق المالية بها، وترويج البحوث العلميـة وتسويقها وتشجيع الابتكارات والأنشطة

• أستاذ مساعد، قسم العلوم التربوية، كلية التربية بالمزاحمية، جامعة شقراء، السعودية.

والخدمات الجامعية، وتنشيط الاهتمام بالأوقاف الجامعية، وإنشاء علاقات تعاونية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية. وقد أوصت الدراسة بمنح الجامعة الاستقلال الإداري، وتبني صيغة الجامعة المنتجة، وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي لها.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي - التمويل - التحديات - الحلول.

المقدمة:

يعتبر التعليم العالي أحد أهم العوامل في التأثير على التغيرات المجتمعية، نظرًا لقدرته على المساعدة في صياغة عملية صنع قرارات جيدة في كل مجالات المجتمع الحديث، في الأعمال التجارية والتعليم والسياسة والعلوم. وقد زاد التعليم العالي على مر السنين زيادة كبيرة ليس فقط من أجل تعزيز المعرفة الأكاديمية، ولكن أيضًا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Browne and Shen, 2017: 169).

إن التعليم العالي هو المسئول عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية عالية المستوى في مختلف المجالات، وهو أداة المجتمعات في تطويع التكنولوجيا لخدمة الأغراض والمطامح المجتمعية، واستيعاب معطيات التقدم العلمي وقيادة عمليات التغير الثقافي والاجتماعي، وبذلك يلعب التعليم العالي دوراً بارزاً وأساسياً في تحديد مستقبل الشعوب وذلك بالنظر إلى كون التعليم العالي الجيد شرطاً ضرورياً للتراكم والتكاثر المعرفي، ولازدهار حركة البحث والتطوير، إضافة إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم العالي في المهن المختلفة وتعاني أنظمة التعليم العالي في أي دولة من دول العالم العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر في مستوى العملية التعليمية، وأداء الأنظمة الفرعية المكونة للتعليم، وإن اختلفت بالطبع درجة تأثير هذه الصعوبات والمشكلات من دولة إلى أخرى. ويواجه التعليم العالي في القرن الحالي العديد من المتغيرات العالمية وذلك بسبب الطفرة الهائلة في مجالات البحث العلمي، والتقدم التكنولوجي.

وتواجه الأنظمة التعليمية في جميع الدول تحديات كبيرة، من بين هذه التحديات وأهمها التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب للطلاب بالكم والنوعية المناسبة (الطويرقي و سعد، 2012).

وقد أكد معالي وزير التعليم خلال كلمته حول تمويل التعليم عزم المملكة العربية السعودية على ترشيد الإنفاق وتعزيز المساءلة ودعم الجودة في التعليم العام والعالي من خلال إطلاق ست

وثلاثين مبادرة نوعية عبر برنامج التحول الوطني الداعم لتحقيق رؤية السعودية 2030. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية الحالية، إلا أنّ موازنة التعليم استمرت على ما هي عليه، حيث تمّ تخصيص 23 % من الدخل القوميّ للإنفاق على مجالات التعليمِ وتطويره وإصلاحاته (موقع وزارة التعليم السعودي، 2017)

وفي ضوء المتغيرات الاقتصادية التي تعاني منها المملكة في الوقت الحاضر، فإنه لا يمكن الاستمرار في نمط التمويل ذاته، والاعتماد في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على الحكومة كمصدر أساس، وحيث إن المتاح من الموارد لم يعد كافيا أو مناسبا للصرف على تزايد الأعداد من الطلبة، وهذا يؤدي إلى التأثير المباشر على نوعية التعليم العالي، وسيخفض معدلات الأداء، وكفاءة المخرجات بسبب نقص الموارد المالية في البحث عن بدائل مقترحة لإيجاد موارد تمويل بديلة تسهم في التغلب على مشكلة التمويل في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، واليابان، التي توصلت إلى بدائل مقترحة للتمويل ومن أهمها: تنمية الموارد البشرية، والموارد المالية والتعليمية، والاهتمام بحاضنات الأعمال التكنولوجية، وزيادة الكراسي البحثية، والاتجاه إلى خصخصة التعليم العالي، ودراسة حاجة سوق العمل.(الشنيفي، 2018).

لذلك أصبح من الضروري البحث عن مصادر لتمويل التعليم العالي ومشاركة الكلفة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

مشكلة الدراسة:

وبالنظر إلى تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، فإننا نجد أن مورده الأساس هو الميزانية العامة للدولة والتي تعتمد مواردها بصورة كبيرة على النفط، ومؤدى ذلك أن تأثيراً مباشراً بالسلب سيتعرض له الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إن طرأ على هذه الثروة ما يؤثر على أسعارها سلبا، وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع ميزانية التعليم العالي خلال السنوات الماضية.

وتؤكد كثير من الدراسات والمؤتمرات العالمية على صعوبة استمرار التوسع في التمويل الحكومي غير المحدود لمؤسسات التعليم العالي القائمة، أو المزمع تطويرها، أو افتتاح مؤسسات جديدة، وهذا يستدعي البحث عن بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات العربية السعودية (الشنيفي، 2018: 71).

وبناء على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

ما التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المناسبة؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟
2) ما الحلول المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟
3) هل هناك فروق في إدراك التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة بين أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمل الإداري ومتغير سنوات الخدمة أهمية الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

1) التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
2) الحلول المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
3) تحديد الفروق بين بين أفراد العينة وفقا لمتغيري العمل الإداري وسنوات الخدمة حول التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة.

أهمية الدراسة:

تعتبر قضية تمويل التعليم العالي من القضايا المهمة التى تواجه الكثير من دول العالم، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها، وهي قضية متجددة دوماً بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التعليم العالي، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم من الموازنة العامة للدولة. وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها قضية مهمة وأساسية لتوفير وتطوير التعليم من خلال نتائجها والمعلومات التي توفرها للجهات المختصة والتي تعمل على تحفيز القيادة السياسية والقائمين على التعليم العالي على تبنى سياسات تمويلية متنوعة وعدم الاعتماد فقط على التمويل الحكومي. معظم الدراسات السابقة اكتفت بمناقشة أبرز مشكلات التمويل، وعرضت لأبرز أنماط التمويل، وسمى بعضها المصادر البديلة أو المكملة الأخرى. لذا تأتي هذه الدراسة في سياق أهمية دور الشراكة المجتمعية في دعم تمويل برامج التعليم العالي السعودية، حيث يعتبر التمويل أحد أبرز مشكلات هذا النوع من التعليم. وأيضا تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في تمويل البحوث العلمية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: اقتصرت الدراسة على الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 1440هـ - 1441هـ.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على كليات جامعة شقراء.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على آراء عمداء ووكلاء كليات جامعة شقراء.

حدود الموضوع: تتمثل في التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المناسبة من وجهة نظر الباحثة.

مصطلحات الدراسة:

1- تمويل التعليم العالي:

تبنت الباحثة تعريف الشنيفي (الشنيفي، 2018) لتمويل التعليم العالي بأنه «مجموعة الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي من الموازنة العامة للدولة أو من مصادر أخرى، مثل الهبات، التبرعات، الرسوم الطلابية، المعونات المحلية والخارجية لدعم برامج التعليم العالي وأنشطته، وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة».

2- التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي إجرائياً بأنه: المبالغ المرصودة من قبل الدولة لمؤسسات التعليم بهدف تحقيق أهدافها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع وإدارتها بكفاءة.

3- جامعة شقراء:

هي جامعة حكومية سعودية مجانية تقع في محافظة شقراء بالمملكة العربية السعودية وهي تحت إشراف وزارة التعليم. وتعد من أحدث الجامعات السعودية التي صدر القرار السامي الملكي بإنشائها، حيث صدر المرسوم الملكي الكريم رقم (7305/ م ب وتاريخ 3/ 9/ 1430هـ) بإنشاء جامعة شقراء (البوابة الالكترونية لجامعة شقراء).

وتتطلع الجامعة للكوادر المؤهلة والمدربة للوفاء بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وإثراء حركة البحث العلمي وتطوير الدراسات العليا لتلبي قضايا المجتمع واحتياجات التنمية.

وتضم الجامعة حالياً (24) كلية (الصحية والعلمية والإنسانية) موزعة في عدة محافظات ومراكز غرب مدينة الرياض، وهي: شقراء، وحريملاء، والقويعية، والدوادمي، وساجر، وضرماء، وعفيف، والمزاحمية، وثادق والمحمل.

الإطار النظري:

أصبح الإنفاق على التعليم يشكل عبئًا كبيرًا على الدول عالميًا، وتواجه الحكومات مشكلة تمويل التعليم عندما تكون الموارد المتاحة لا تكفي لتمكينها من الإيفاء بمتطلبات التعليم نتيجة ارتفاع الطلب عليه الناجم عن زيادة معدلات النمو السكاني، وارتفاع مستوى الوعي بدور التعليم وتأثيره على مستقبل الدول والأفراد، وفي المملكة العربية السعودية تقوم الحكومة بتحمل العبء الأكبر من عملية تمويل التعليم العالي وتسعى الحكومة السعودية إلى إيجاد مصادر إضافية للتمويل (الشنيفي، 2018).

مصادر تمويل التعليم:

تختلف مصادر تمويل التعليم تبعا لاختلاف النظام الاقتصادي والسياسي والفلسفي للمجتمع، ويشكل مصدر تمويل التعليم أهمية كبيرة في الخطط التربوية، ويمكن تصنيف مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية إلى ما يلي:

أولا: المصادر الأساسية في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وتشمل:

1) **التمويل الحكومي:** يعتمد على ما تخصصه الحكومة (الدولة) من موازنة للتعليم، ولهذا المصدر أفضلية في تمويل التعليم العالي (بدءاً بالرسوم الجامعية ووصولا إلى إعطاء راتب شهري للطالب، في بعض الحالات)، ونظرا لتزايد أعداد الطلبة على الإقبال على التعليم، فإن تمويل التعليم من قبل الحكومة سيزداد وينمو، وسيظل التمويل الحكومي للتعليم يواجه ضغوطا كبيرة من أجل الإيفاء بمتطلبات التعليم العالي.

2) **التمويل من الأفراد (رسوم دراسية):** هو كل المبالغ المالية التي تحصل عليها مؤسسات التعليم العالي من الأفراد، ويتركز في رسوم الطلاب الدراسية الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعي كرسوم التسجيل والأنشطة الطلابية ورسوم الامتحانات، ورسوم الحصول على وثائق التخرج (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2010)، ويحتل هذا المصدر مكانة كبيرة في كثير من الدول المتقدمة، وفي المملكة العربية السعودية، يحتل دوراً ثانوياً وليس أساسيّاً في تمويل التعليم، حيث يتحمل الطالب وأسرته جزءًا من نفقات التعليم العالي عن طريق دفع الرسوم مقابل الخدمات التعليمية التي يتلقاها في المؤسسات التعليمية.

3) **القروض:** هو استثمار الأموال عن طريق التعليم من خلال تقديم القروض المالية للطلبة

مقابـل حصول الشركات المقرضة على جزء من الأرباح بعد تخرجهم ويمكن الاستفادة من هذا المصدر أيضا في بناء مبانٍ تعليمية (الشنيفي، 2018).

ثانيـا: المصـادر الثانوية في تمويل التعليم العالي في المملكـة العربية السعودية: هناك بدائل ثانوية تسهم وإن كان بشكل أضعف في عملية التمويل، ومن أهمها (الشنيفي، 2018):

1) **المصـادر الخاصة:** يقصد بهـا الأمور التي يتحملها الطالب من أثاث ووسائل تعليمية وكتب، بالإضافـة للرسـوم الدراسيـة في الجامعات غير المجانيـة، بالإضافة للتبرعـات والهبات، والوصايا والأوقاف بشرط عدم تعارضها مع أهداف التعليم العالي في المملكة.
2) **المصـادر المحليـة:** وتتمثل فيما يقدمه أفراد المجتمـع والمؤسسات الربحية وغيرها لمؤسسات التعليـم العـالي من تبرعات وهبات ومنـح ونفقات على التعليم العـالي الجامعي، أو تقديم أراضٍ كنـوع من الهبـات أو إنشاء مبانٍ تعليميـة، إلا أن هذا المصدر يعتـبر مصدرًا مؤقتاً ولا يعول عليه كثيرًا في دعم التعليم العالي.
3) **المصادر الخارجية:** وتعتبر مورداً ومصدراً من مصادر تمويل التعليم العالي، إلا أنه مصدر ضعيـف، ومنه إعـارة المعلمين من دولة لأخرى، وتقديم المنح الدراسيـة المجانية، بالإضافة للمنـح المالية التي تقدمها بعض الدول الأوربية لمساعدة المتعلمين، ويعتبر مصدراً للتخفيف عن عبء الحكومة في التمويل، وإن كان بسيطاً (السنبل، 2005).

كذلك قسمت دراسة الحربي (2015) مصادر تمويل التعليم إلى قسمين:

أولاً: المصادر الأساسية: وتشمل:

1) **الميزانيـة المخصصـة للتعليـم:** وهـي ما تخصصـه الحكومات من ميزانيـات للإنفاق على التعليم انطلاقا من واجبها توفير التعليم لجميع مواطنيها في إطار مفهوم المواطنة كحقوق وواجبات، وارتباط التمويل الحكومي بقضية العدالة، وتكافؤ الفرص التعليمية.
2) **الضرائب العامة.**
3) **القروض.**
4) **أقساط التعليم الخاص.** (غنايم، 2008)

ثانيا: المصادر الثانوية: وتشمل:

1) **المشـاركات المجتمعيـة:** وهـي ما يسهم به القطـاع الخاص من مؤسسـات وشركات وهيئات وجمعيات وأفراد من أموال نقدية، أو عينية.

2) **التمويل الذاتي:** يتم بتحويل أنشطة وبرامج المؤسسة التعليمية إلى أنشطة وبرامج انتاجية.
3) **الوقف الخيري:** يُعد من أهم مصادر التعليم.
4) **الرسوم الدراسية:** وهي الحصول على رسوم دراسية من الطلبة مقابل الخدمات التعليمية التي تقدم لهم.
5) **المساعدات الدولية:** وهي المعونات المقدمة من الدول والمنظمات العالمية لمساعدة الدول المحتاجة على تحقيق أهدافها التربوية، وقد تكون هذه المعونات على شكل هبات مالية أو عينية.
6) **الشركات الخاصة:** وتتولى استثمار أموالها عن طريق التعليم من خلال تقديم قروض مالية للطلبة المحتاجين مقابل الحصول فيما بعد على جزء من أرباحهم بعد تخرجهم.

البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية:

اتجهت الدولة بالمملكة العربية السعودية إلى ضرورة تنويع مصادر تمويلها، وأصدر في ذلك مجلس التعليم العالي بعض الأنظمة منها المادة رقم (53) من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات (الصويغ، 1418هـ)، وتنص على ما يلي:

تتكون إيرادات كل جامعة من:

- الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة.
- التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف.
- ربح الأملاك وما ينتج عن التصرف فيها.
- أي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث أو الدراسات أو الخدمات العلمية للآخرين.

كما وتنص المادة (54) من النظام على ما يلي:

- للجامعة القيام بدراسات أو خدمات علمية لجهات سعودية مقابل مبالغ مالية، وتدرج عائدات هذه الدراسات والخدمات في حساب مستقل تصرف في الأغراض التي يحددها، ويضع قواعدها مجلس التعليم العالي.
- لمجلس الجامعة قبول التبرعات، والمنح، والوصايا، والأوقاف الخاصة بالجامعة، كما يجوز له قبول التبرعات المقترنة بشروط، أو المخصصة لأغراض معينة، إذا كانت الشروط أو الأغراض تتفق مع رسالة الجامعة، وتدرج هذه التبرعات في حساب مستقل، وتصرف على الأغراض المخصصة لها وفقا للقواعد التي يضعها مجلس التعليم العالي.

وتقدم بعض الدراسات بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية منها دراسة الشنيفي (2018) منها ما يلي:

- تغيير النظرة لمؤسسات التعليم العالي والنظر إليها كوحدة إنتاجية وذلك بتوظيف إمكاناتها المادية والبشرية، وتحويلها إلى مواقع إنتاج حقيقية مع استمرارها في تقديم الخدمات التعليمية.
- التوجه لنظام التعليم المفتوح في الجامعات لتلبية الحاجات الاجتماعية للتعليم، والذي يؤدي إلى خفض كلفة الوحدة التعليمية.
- تسويق الأنشطة والبرامج الجامعة إعلاميا ورعايتها.
- ترسيخ مبادئ الرقابة والمحاسبة وثقافتها بما يسهم في حسن استثمار موارد الجامعة، وتقليل معدلات الهدر التربوي.
- المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص بها بما يسهم في إنجاز أبحاث تطبيقية يستفيد منها المجتمع.
- إدارة موارد الجامعات بشكل مناسب.
- استقطاب حاضنات الأعمال للتعليم العالي لتبني الخريجين منها في مختلف التخصصات العملية.
- ضمان تسجيل براءات الاختراع للطلاب لإنجازاتهم في الجامعة ولمشاريع تخرجهم، مما يساعد على توفير رعاية لهم من قبل مؤسسات صناعية وتجارية وتعليمية.
- الإكثار من الكراسي البحثية في الجامعات، وعمل الدعاية اللازمة لها، والإعلان عنها.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان في الاعتماد على التمويل الذاتي، واستثمار كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للمؤسسات التعليمية للاستثمار الأمثل مع مراعاة العوامل الاجتماعية والتربوية والدينية.
- اتجاه التعليم ناحية التعليم المهني والفني وافتتاح مراكز له، لتوفير فرص عمل جديدة، ولاستقبال الطلاب غير الراغبين في الاستمرار في التعليم الجامعي.
- البعد عن التعليم النظري قدر الإمكان والتوجه للتعليم التجريبي، والتعليم المتوائم مع حاجات سوق العمل، للبعد والحد من بطالة الخريجين.

- دراسة حاجات السوق للتخصصات النادرة من خلال أبحاث ودراسات شاملة لحاجات سوق العمل ونوعية القوى البشرية للبعد عن إهدار الطاقات البشرية.
- إشراك الأفراد ذوي الخبرة والمتخصصين وأصحاب العقول المفكرة في عملية التخطيط والتدريب وإدارة التعليم العالي، وإشراكهم في وضع الخطط الدراسية، والمقررات للمؤسسات التعليمية للاستفادة من خبراتهم.
- الاستفادة قدر الإمكان من المرافق التابعة للتعليم العالي من قاعات وأندية وغيرها، بما يعود بذلك على الجامعة من عائد مادي واجتماعي وخدماتي.
- الاستمرار بعمل معارض بشكل دوري سواء سنوي أو نصف سنوي لمنتجات الطلبة سواء الإلكترونية أو اليدوية، والإفادة من هذه المعارض لصالح مؤسسات التعليم العالي.
- ضرورة إنشاء مجلات علمية عالمية ومحلية للنشر والتحكيم مقابل رسوم معينة.
- إقامة المزيد من المراكز البحثية المتطورة والمتخصصة والاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس وتجاربهم في تقديم البحوث والابتكارات، والاستشارات للجهات المختلفة.
- تسمية القاعات الكبيرة والمباني والكليات بأسماء المتبرعين لمؤسسات التعليم العالي من أفراد وشركات، وذلك لتحفيز المتبرعين والممولين وتشجيعهم.
- الإفادة من المؤسسات الكبيرة في عملية تقديم القروض للطلبة بتسديد تلك القروض من خلال استقطاب الخريجين للعمل لدى تلك المؤسسات لسداد رسوم تعليمهم على المدى البعيد.
- تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية، حيث يعد التعليم استثمارا بشريا يفوق في عائده الاستثمار في كل المجالات.
- التوسع في استخدام التقنيات الإدارية الحديثة؛ بهدف زيادة كفاءة النظام المالي والإداري وفاعليته في مؤسسات التعليم العالي.

كذلك قدمت دراسة العتيبي (2018) بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي في الدول المتقدمة كما يلي:

- **العقود البحثية:** تعد العقود البحثية من المصادر الذاتية الهامة في تمويل التعليم الجامعي في معظم دول العالم، حيث تعمل الجامعات على إنشاء علاقات تعاونية مع مؤسسات المجتمع

الصناعية، وذلك من خلال إجراء البحوث اللازمة لهذه المؤسسات، أو أن يشترك فريق من الباحثين من الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في عملية إجراء البحوث (غنايم، 2008).

- **الجامعة المنتجة:** ترتبط الجامعات بالمؤسسات الصناعية والشركات الكبرى والإدارات الحكومية التي تستفيد استفادة مباشرة من نتائج البحوث الجامعية وتسويقها (السيد، 2015).
- **التمويل الذاتي:** تعتمد الجامعات في تمويلها على جزء من دخلها، مثلاً نسبة دخلها من المستشفيات الجامعية، فضلا عن عقود البحث مع الحكومات المحلية والشركات الخاصة.
- **الهبات والمنح الخارجية:** تبذل الجامعات الحكومية والخاصة جهوداً للحصول على الهبات والمنح من القطاع الخاص والجهات المانحة.
- الوقف الجامعي.

التحديات التي تواجه تمويل التعليم:

هناك ضغوط تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ومن المعروف أن أنظمة التعليم العالي في أي دولة من دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها تعاني العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر على مستوى العملية التعليمية، ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى. ويعد الإنفاق على التعليم العالي من أصعب المشكلات التي تواجه هذا القطاع، والبحث عن بدائل غير حكومية لتمويل التعليم ليست مهمة مستحيلة، ولكنها بالطبع ليست مهمة سهلة، وهناك العديد من المؤشرات الدالة على قصور التمويل الحكومي للتعليم العالي (الجهني، 2008)، **ومن هذه المؤشرات ما يلي:**

- نادرا ما تحصل الجامعات على المبالغ التي تطلبها عندما تحدد احتياجاتها مما يؤثر على مستوى أدائها.
- نمو التعليم العالي بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته.
- عدم القدرة على التوسع في إحداث التخصصات التطبيقية أو تلبية متطلباتها.
- تقلص عدد الأساتذة الذين يؤهلون في الجامعات الغربية المرموقة نتيجة قلة الموارد المالية.
- عجز الجامعات عن تمويل الإجازات التدريسية والبحثية لأعضائها خارج البلد.
- انخفاض مستوى الخدمات الطلابية من سكن وطعام ومواصلات ورعاية طبية.

- توقف مشروعات التطوير في التعليم العالي أو سيرها ببطء.
- تراجع نصيب الطالب من الإنفاق.

ويمكن توضيح الأسباب المؤدية إلى القصور في التمويل الحكومي للتعليم العالي (الجهني، 2008)، كما يلي:

- التضخم عموما وغلاء التعليم العالي، وعدم قدرة الحكومات على تمويله.
- الانفجار السكاني والتعليمي والذي تسبب في صعوبة استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الالتحاق في ظل القدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات التعليم العالي.
- ضعف المواءمة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم العلمي والتقني المتسارع.
- الاستمرار في سياسة التوسع في التعليم العالي، وتقديمه مجاناً، وتشجيع الإقبال عليه.
- ضعف قدرة الجامعات على بلوغ أهدافها وزيادة نفقاتها الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية وعدم أخذها بالتمويل الذاتي، وقلة اهتمامها بالبحث العلمي.
- عجز الموارد المالية الحكومية وعدم كفاءتها.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في استثمارات التعليم العالي.
- محدودية التمويل الذاتي والتمويل الخارجي في شكل منح أو قروض خارجية.

الدراسات السابقة:

أوردت الدراسة الحالية نبذة مختصرة عن بعض الدراسات السابقة في مجالها، و حسب حداثتها هي:

- **دراسة الشنيفي:** هدفت إلى تقديم بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا). تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن أهم مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية هي الحكومة، ثم يليه مصادر أخرى من التمويل كتمويل الأفراد والقروض، ثم المصادر الخاصة والمحلية، بالإضافة مصادر خارجية، كما توصلت الدراسة إلى بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي مع مراعاة العوامل الاجتماعية والتربوية على ضوء تجارب الدول المتقدمة، ومن أهم تلك البدائل العمل على تنمية الموارد

البشريــة، والمــوارد المالية والموارد التعليميــة، والاهتمام بحاضنات الأعمــال التكنولوجية، وزيــادة الكراسي البحثية، والاتجاه لخصخصة التعليم العالي، ودراسة حاجة سوق العمل. وكانــت أهم توصيات الدراســة التأكيد على أهمية التخطيط السليــم والشامل لاحتياجات التنميــة مــن القــوى العاملــة مــن الخريجــين، وربطهم بســوق العمــل، ومنــح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية الكافية لاستثمار مواردها، وتخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولــة من دعم التعليم العالي، والسماح بخصخصة التعليم العالي بشرط أن يبقى ضمن إشــراف الحكومة ورقابتها، وترشيد الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي، وخفض الكلفة، وأخيرًا تحويل الجامعات لمراكز إنتاج واستثمار وتطوير (الشنيفي، 2018).

- **دراسة الماجد:** هدفت إلى تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجــة. تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، والمنهج الوصفي الوثائقي. وكانت الاستبانة أداة الدراســة. تكــون مجتمــع الدراســة من جميــع أعضاء هيئــة التدريــس في الجامعات السعوديــة. تم اختيار عينــة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (503) عضــواً. توصلت الدراسة إلى أهميــة كل مــن المتطلبــات الإدارية، والبحــوث والاستشارات، والمشاريــع الاستثمارية، والتبرعــات في صياغة التصــور المقترح لتمويل الجامعات السعوديــة. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني صيغة الجامعة المنتجة وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي للجامعات (الماجد، و حمد، 2018).
- **دراسة العتيبي:** هدفــت إلى التعــرف على تجارب تمويــل التعليم العــالي في بعض الدول المتقدمة (أمريكا، بريطانيا، اليابان، أستراليا)، والاستفادة منها في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

  تم استخــدام المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراســة إلى ضرورة تنويع مصادر تمويل التعليــم في المملكــة العربيــة السعوديــة وإشــراك المؤسســات وقطاعات الأعمــال والأفراد في تمويــل التعليــم وتسهيل الإجــراءات البيروقراطية بما يشجع علــى الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين (العتيبي، 2018).
- **دراســة الحربــي:** هدفــت إلى التعرف على مصــادر تمويل الجامعــات الحكومية في المملكة العربيــة السعودية. تم استخدام المنهج الوصفــي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن مصادر

تمويل الجامعات الحكومية تتمثل في مخصصاتها السنوية من ميزانية الدولة، ورسوم العقود الاستشارية مع المؤسسات الحكومية والأهلية، ورسوم البرامج الدراسية والتدريبية، كراسي البحث العلمي، والأوقاف، ومراكز الأبحاث. اقترحت الدراسة عدة بدائل لتمويل الجامعات السعودية منها حاضنات الأعمال، والشراكة مع المؤسسات الأهلية لتدريب الخريجين، والتبرعات المالية والعينية، والتوسع في كراسي البحث والأوقاف الخيرية. أوصت الدراسة بمنح الجامعة صلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها بصورة مباشرة، وتشجيع الأبحاث التطبيقية، والتسويق الفعال لبرامج الجامعة وأنشطتها، وتفعيل أنشطة كراسي البحث القائمة، وتوظيف موارد الأوقاف الخيرية (الحربي، و محمد، 2015).

- **دراسة بلتاجي** (2015: 3): هدفت إلى التعرف على تمويل التعليم العالي في مصر وعرضت مشاكله. تمثلت أهم النتائج في تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم عن طريق تحسين توزيع الموارد المالية، وتدبير موارد إضافية مثل تشجيع رجال الأعمال على إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة تعليمية متميزة. وتعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية المقدمة من المنظمات الدولية (بلتاجي و محمد، 2015).
- **دراسة تشارلز** هدفت إلى التعرف على طرق تحسين أداء التعليم العالي في الجامعات الأمريكية عن طريق توفير المخصصات المالية لها للبناء والتجديد والصيانة، وتوفير المعامل اللازمة من خلال التبرعات والهبات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقابلات والملاحظة والتحليل. أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الأمريكية قامت بتحسين وضعها المالي، وحققت أعلى مستوى في تحسين الأداء الأكاديمي من خلال زيادة معدلات المنح والتبرعات والهبات، وتوفير مصادر تمويل مالية إضافية ساعدت في تطوير المباني والأثاث والمعامل والصيانة. أوصت الدراسة بأهمية الدعم المالي لتحسين أداء التعليم العالي، بالإضافة لتوعية المجتمع وجهات التبرعات من مؤسسات وأفراد بدور التبرعات في تحسين أداء التعليم العالي (Charles, 2008).
- **دراسة براون، وشين** هدفت إلى استكشاف ومقارنة تحديات انخفاض وتوافر مؤسسات التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين في شرق الكاريبي. حللت الدراسة قاعدة بيانات لعدد (37) من مؤسسات التعليم العالي. تم استخدام المنهج المقارن لتحليل توافر وتكلفة

التعليم العالي. أشارت النتائج إلى أن العوامل التي تؤثر على التعليم العالي في المنطقة هي إمكانيــة الوصول، وموقعــه، ونوعية التعليم، والتكاليف المؤسسيــة، وبطالة الخريجين. كما أن زيــادة فرص الوصول إلى التعليــم العالي قد ارتفعت بشكل كبير بسبب إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا وعوامل أخرى مثل العولمة وشبكات التكامل وتكلفة السفر. أوصت الدراسة بــأن تتخذ الحكومــات في المنطقة نهجاً تعاونيا لزيادة فرص الحصــول على التعليم العالي وتمويله من خلال البعثات الدراسية والمنح (Browne, R.A., 2017).

التعليق على الدارسات السابقة:

باستعراض الدراســات السابقة نجــد أن هناك اختلافاً بين مجال هــذه الدراسة والدراسات السابقــة فنجد أن دراسة الشنيفي (2018) هدفت إلى تقديم بدائل مقرحة لتمويل التعليم العالي في المملكــة العربيــة السعوديــة أما دراســة الماجد (2018) فقــد هدفت إلى تصــور مقترح لتمويل الجامعــات السعوديــة في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة وأيضا هدفــت دراسة العتيبي (2018) إلى التعــرف على تجارب تمويل التعليم العــالي في بعض الدول المتقدمة (أمريــكا، بريطانيا، اليابان، أستراليــا)، والاستفــادة منها في تمويل التعليم العالي في المملكــة العربية السعودية. بينما نجد أن دراســة الحربي (2015) هدفــت إلى التعرف على مصادر تمويل الجامعــات الحكومية في المملكة العربيــة السعودية. أما دراسة بلتاجــي (2015) فقد هدفت إلى التعرف على تمويل التعليم العالي في مصــر والتصدى لمشاكله. و دراســة براون، وشين (Browne and Shen, 2017: 169). هدفت إلى استكشــاف ومقارنــة تحديــات انخفاضــ وتوافر مؤسســات التعليم العــالي في القرن الحادي والعشريــن في شرق الكاريبي. بينما نجد أن أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة اشتركــت في مجال البحث العــام وهو البحث عن مصادر تمويلية للتعليــم العالي وأيضا تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في المنهج حيث تم استخدام المنهج التحليلي بشكل عام.

إجراءات الدراسة:

1- منهج الدراسة:

لتحقيــق أهــداف الدراسة تم استخدام المنهــج الوصفي المسحي والــذي يتطلب اختيار مجتمع دراســة بأكمله، أو عينة كبيرة منه، والهدف من ذلك هــو وصف طبيعة الظاهرة، ويستخدم كثيراً من أدوات البحث العلمي لجمع المعلومات مثل الاستبانات (القحطاني، والعامري 2010: 179).

2- مجتمع وعينة الدراسة:

تكـون مجتمـع الدراسة من كافة عمـداء ووكلاء جميع كليات جامعة شقـراء، وقد بلغ عددهم (23) عميـداً، (28) وكيلاً في العام الدراسي (1440 - 1441هـ). وتم تطبيق أداة الدراسة على المجتمع حيث بلغ عددهم (51) عميداً ووكيلاً.

3- أداة الدراسة:

تم استخلاص تحديات تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول ومن ثم تم بناء استبانة التحكيم، تضمنت البيانات الأولية (العمل الإداري، عدد سنوات الخدمة)، والبيانات الأساسيـة. اعتمد أسلـوب التحليل الإحصائي وفـق مقياس ليكرت الثلاثي لتقييـم إجابات عينة الدراسة وعمل طريقة تستطيع بها العينة اختيار الإجابة المناسبة. اشتملت الاستبانة على محورين (التحديـات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الحلول المقترحة لتمويل التعليـم العالي). تكونت أداة الدراسة من 40 بندا منهـا 13 بندا لمحور التحديات و 27 بنداً لمحور الحلـول المقترحـة أعطى لكل فقـرة وزناً مدرجاً لتقديـر شدة التحديات، درجـة مساهمة الحلول (عاليـة=3، متوسطـة=2، ضعيفة=1). حسبـت النتائج من خلال قيمـة المتوسط الحسابي على الدرجـة القصوى، حيث حددت النقاط الفاصلة على التدرج، من خلال (الأعلى - الأدنى مقسوما علـى ثلاثـة مستويـات) أي (2/ 3)، وذلـك بغرض المقارنة بـين المتوسطات وترتيـب التحديات والحلول. وبالتالي تم وصف شدة التحديات أو درجة مساهمة الحلول من جدول (1).

جدول (1)

شدة التحديات أو درجة مساهمة الحلول

شدة التحديات أو درجة مساهمة الحلول	المتوسط
عالية	من 2.34 إلى 3
متوسطة	من 1.67 إلى أقل من 2.34
ضعيفة	أقل من 0.67

4- صدق وثبات أداة الدراسة:

- **صدق المحكمين:** للتوصل إلى صدق الأداة عرضت بصورتها الأولية على عدد من المحكمين مـن أعضـاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية المختصـين في هذا المجال، بلغ عددهم (خمسة) محكمين، وطلب منهم قراءة فقرات الاستبانة، وإبداء الرأي في درجة وضوحها، وسلامـة صياغتهـا اللغوية، ودرجـة ملاءمتها للمحور الـذي تنتمي إليـه، وإضافة فقرات

أو حذفهـا، واقتراح بيان وجهات النظر أو إضافته، وقـد قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمـة مـن حذف أو إضافـة أو تعديل في ضـوء مقترحاتهم. إلى أن استقـرت الاستبانة بصورتها النهائية، وقد بلغ عدد محاورها (2)، وعدد فقراتها (40) فقرة.

- **صـدق الاتسـاق الداخلـي لفقـرات الاستبانـة:** قامـت الباحثة بحساب الاتسـاق الداخلي لفقـرات الاستبانة علـى عينة استطلاعية، تكونت من (20) عميـداً ووكيلاً بكليات جامعة شقـراء، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع لها، وكذلـك بين كل محور والدرجة الكليـة للاستبانة، وكانت جميع المعامـلات عبارة عن دالة أحصائيا. وهذا يعبر عن صدق فقرات ومحاور أداة الدراسة (جدول 2، 3).

جدول (2)

معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل محور

محور التحديات التي تواجه تمويل التعليم في جامعة شقراء			محور الحلول المقترحة لتمويل التعليم في جامعة شقراء					
الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
1	0.435	0.003	1	0.865	0.000	15	0.866	0.000
2	0.706	0.000	2	0.813	0.000	16	0.837	0.000
3	0.635	0.000	3	0.568	0.000	17	0.866	0.000
4	0.811	0.000	4	0.431	0.003	18	0.856	0.000
5	0.736	0.000	5	0.597	0.000	19	0.849	0.000
6	0.706	0.000	6	0.854	0.000	20	0.771	0.000
7	0.535	0.000	7	0.822	0.000	21	0.705	0.000
8	0.752	0.000	8	0.753	0.000	22	0.707	0.000
9	0.538	0.000	9	0.921	0.000	23	0.758	0.000
10	0.722	0.000	10	0.802	0.000	24	0.890	0.000
11	0.539	0.000	11	0.844	0.000	25	0.534	0.000
12	0.670	0.000	12	0.837	0.000	26	0.776	0.000
13	0.556	0.000	13	0.755	0.000	27	0.574	0.000
			14	0.797	0.000			

جدول (3)

معاملات الارتباط بين درجة كل محور وأداة الدراسة ككل

م	المعيار	معامل الارتباط	الدلالة
1	محور التحديات التي تواجه تمويل التعليم في جامعة شقراء	0.768	0.000
2	محور الحلول المقترحة لتمويل التعليم في جامعة شقراء	0.820	0.000

ثبات أداة الدراسة:

قامت الباحثة بحساب ثبات الاستبانة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لمحوري الاستبانة، التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المقترحة لتمويله (جدول 4). كانت جميع معاملات الثبات مرتفعة، وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة.

جدول (4)

معامل الثبات لأداة الدراسة

م	المحور	معامل ألفا كرونباخ
1	التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية	0.78
2	الحلول المقترحة لتمويل التعليم العالي	0.98
	الأداة ككل	0.95

5- المعالجة الإحصائية: قامت الباحثة بتحليل البيانات إحصائيا بواسطة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (IBM، SPSS، 2016)، مستخدمة عددا من الأساليب الإحصائية، حيث تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة، بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون، ومعامل الفا كرونباخ، وتحليل (ت)، وتحليل التباين.

النتائج والمناقشة:

للإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة والذي ينص على:

«ما التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟»

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل تحدٍّ من التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة:

جدول (5)

التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

م	التحديات	شدة التحديات (%)			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة شدة التحديات
		عالية	متوسطة	ضعيفة			
1	الاعتقاد السائد بين أفراد المجتمع بمسؤولية الدولة الكاملة عن نفقات التعليم العالي	71.1	22.2	6.7	2.64	0.60	عالية
2	اعتماد الجامعات على الدعم الحكومي فقط	88.9	11.1	0.0	2.88	0.31	عالية
3	ضعف العمل بالجامعات على إيجاد بدائل تمويلية	37.8	48.9	13.3	2.24	0.67	متوسطة
4	غياب الرؤية الواضحة من قبل إدارة الجامعات ووزارة التعليم تجاه عملية التمويل	40.0	33.3	26.7	2.13	0.81	متوسطة
5	ضعف ارتباط البرامج البحثية بالمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع	55.6	31.1	13.3	2.42	0.72	عالية
6	ضعف الحوافز الكافية لهيئة التدريس والتي تساعدهم على الإنتاجية العلمية ذات المردود المادى للجامعة	57.8	26.7	15.5	2.42	0.75	عالية
7	تزايد الطلب الاجتماعي على الالتحاق بالتعليم العالي نتيجة الزيادة المطردة في النمو السكاني	84.5	13.3	2.2	2.82	0.44	عالية
8	ارتفاع تكلفة الطالب بالتعليم العالي	62.2	35.6	2.2	2.60	0.53	عالية
9	تزايد الإنفاق على التعليم العالي	75.6	24.4		2.75	0.43	عالية
10	ضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الجارية	55.6	35.5	8.9	2.46	0.66	عالية
11	ضعف ارتباط الجامعة بالمجتمع وسوق العمل	42.2	37.8	20.0	2.22	0.76	متوسطة
12	انعدام وجود الوقف العلمي في الجامعات	37.8	44.4	17.8	2.20	0.72	متوسطة
13	انعدام التخطيط التربوي المُعلن لتمويل التعليم العالي	48.9	28.9	22.2	2.26	0.80	متوسطة
	الكلى	58.00	30.00	12.00	2.60	0.49	عالية

يلاحظ من الجدول (5) أن متوسط محور التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية جاء بواقع (2.60) وهو يقع ضمن الدرجة العالية، كما أن ثمانية تحديات واردة جاءت ضمن الدرجة العالية وهي مرتبة حسب المتوسط الحسابي (2.88 - 2.42)

كمـا يلي: الفقرة (2) «اعتماد الجامعات على الدعم الحكومـي فقط « بمتوسط (2.88)، الفقرة (7) «تزايـد الطلـب الاجتماعـي على الالتحـاق بالتعليم العـالي نتيجة الزيادة المطـردة في النمو السـكاني» بمتوسـط (2.82)، الفقرة (9) «تزايد الإنفاق على التعليـم العالي» بمتوسط (2.75)، الفقرة (1) «الاعتقاد السائد بين أفراد المجتمع بمسئولية الدولة الكاملة عن نفقات التعليم العالي» بمتوسـط (2.64)،الفقرة (8) «ارتفاع تكلفة الطالب بالتعليم العـالي» بمتوسط (2.60)، الفقرة (10) «ضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الجارية بمتوسط (2.46)، الفقرتـان (5، 6) «ضعف ارتباط البرامج البحثية بالمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع، ضعف الحوافز الكافيـة لهيئـة التدريس والتـي تساعدهم علـى الإنتاجية العلميـة ذات المردود المـادي للجامعة» بمتوسط (2.42).

التحـدي الخاصـ باعتماد الجامعات علـى الدعم الحكومـي فقط في هذه الدراسـة يعد أهم التحديـات التـي تحد من تمويـل التعليم العـالي، وتتفق هذه النتيجـة مع دراسـة الماجد (2018: 46)، ودراسـة المالكي (2013) بضـرورة إيجاد موارد تمويلية أخرى. كمـا تتفق هذه الدراسة مع دراسة عبد الموجود (2004) والتي أوضحت أن جامعات الخليج تعتمد على المصدر الحكومي فقط في تمويل التعليم العالي.

كذلـك التحـدي الخاص بضعـف ارتبـاط البرامج البحثيـة بالمؤسسـات الإنتاجيـة بالمجتمع في هـذه الدراسـة يعد تحدياً مهماً يحـد من تمويل التعليم العـالي، ويعضد ذلك مـا توصلت إليه دراسـة الماجـد (2018: 45)، ودراسة البرعـي (2007: 204) في كونه صعوبـة هامة تعيق تمويل الجامعات السعودية.

كذلـك اتفقـت الدراسـة الحالية مـع دراسة الماجـد (2018: 46) في أهميـة التحدي « ضعف الحوافـز الكافيـة لهيئـة التدريس والتـي تساعدهم علـى الإنتاجيـة العلمية ذات المـردود المادي للجامعـة» وهـذا واقع لا يمكن تجاهله حيـث لم تشر اللوائح الجامعية إلى وجـود المحفزات المادية والمعنويـة لعضـو هيئة التدريـس، فضلا عن انشغالـه بالوظائف التدريسيـة والبحثية والتي تمنعه من التعاون في الإنتاجية العلمية، وبالتالي تحقيق مردود مادي للجامعة.

والنظر إلى التحدي « ضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الجارية» فقـد توافقت أهميتـه مع دراسة الماجد (2018: 46 - 47) والتي توصلـت إلى زيادة نسبة النفقات

الجاريــة مقارنة بالنفقات الاستثمارية، مما تسبب في ضعــف البنية الأساسية، وعدم القدرة على مواكبة التقنيات العلمية.

وهنــاك خمسة تحديات جاءت ضمــن الدرجة المتوسطة، وهي مرتبة حسب المتوسط الحسابي (2.26 - 2.13) كمــا يلــي: (انعدام التخطيط التربوي المُعلن لتمويــل التعليم العالي، ضعف العمل بالجامعــات على إيجاد بدائل تمويلية، ضعف ارتباط الجامعة بالمجتمع وسوق العمل، انعدام وجود الوقــف العلمــي في الجامعات، غياب الرؤية الواضحة من قبل إدارة الجامعات ووزارة التعليم تجاه عملية التمويل.

وتتفــق نتائج هذه الدراسات مع الدراسات المرجعية التــي تناولت تمويل التعليم العالي في كون التمويــل مشكلة محليــة وإقليمية وعالمية، وأن كثــيرا من الجامعات تعتمد علــى الحكومة كمصدر أساســي في التمويل (الشنيفــي، 2018، الماجد، 2018، العتيبــي، 2018، الحربي، 2015، بلتاجي، 2015).

جدول (6)

الحلول المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

م	الحلول	درجة مساهمة الحل (%)			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المساهمة
		عالية	متوسطة	ضعيفة			
1	تطويــر النظــام المــالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي	86.7	8.9	4.4	2.82	0.49	عالية
2	تنشيط الاهتمــام بالأوقاف الجامعية خــلال استقطــاب خــبراء في كافــة المجالات	80.0	8.9	11.1	2.68	0.66	عالية
3	عمــل كليــات الجامعــة كبيــوت خبرة بتقــديم الخدمــات التعليميــة مثــل الاستشارات العملية لمؤسسات المجتمع بمقابل مادي	57.8	24.4	17.8	2.40	0.78	عالية
4	منــح الجامعــات الاستقــلال الإداري (الإدارة اللامركزيــة) والــذي يسهم في رفــع إنتاجيــة الجامعــة وتحقيــق عوائد مادية لها	66.7	22.2	11.1	2.55	0.69	عالية
5	ترشيد الإنفاق	68.9	26.7	4.4	2.64	0.57	عالية
6	استثمار الصناديق المالية بالجامعات	82.2	8.9	8.9	2.73	0.61	عالية

م	الحلول	درجة مساهمة الحل (%)			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المساهمة
		عالية	متوسطة	ضعيفة			
7	التخطيط لعدد من المشاريع البحثية المشتركة بين الجامعة وقطاعات الصناعة والإنتاج من خلال إنشاء مراكز التميز البحثي وحاضنة الأعمال التكنولوجية والبرامج التدريبية المشتركة	75.6	13.3	11.1	2.64	0.67	عالية
8	الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في الاعتماد على التمويل الذاتي	73.3	17.8	8.9	2.64	0.64	عالية
9	البعد عن التعليم النظري والتوجه للتعليم التجريبي المتوائم مع حاجات سوق العمل	80.0	8.9	11.1	2.68	0.66	عالية
10	التوجه لنظام التعليم المفتوح في الجامعات لتلبية الحاجات الاجتماعية للتعليم وخفض تكاليف الوحدة التعليمية	60.0	28.9	11.1	2.48	0.69	عالية
11	دراسة حاجات السوق للتخصصات النادرة لتجنب إهدار الطاقات البشرية	77.8	11.1	11.1	2.66	0.67	عالية
12	الاستفادة من المرافق التابعة للتعليم العالي من قاعات وأندية وغيرها في إجراء الأنشطة الاجتماعية	82.2	6.7	11.1	2.71	0.66	عالية
13	عمل معارض دورية لتسويق منتجات الطلبة الإلكترونية واليدوية	77.8	15.6	6.7	2.71	0.58	عالية
14	إنشاء مجلات علمية عالمية ومحلية للنشر والتحكيم مقابل رسوم محددة	73.3	13.3	13.3	2.60	0.71	عالية
15	تفعيل دور المكتبات في الجامعات في النشر والطبع الدولي والمحلي وربطها بدور نشر عالمية	75.6	11.1	13.3	2.62	0.71	عالية
16	تحفيز وتشجيع الشركات والمؤسسات الكبيرة للتبرع والتمويل وتشغيل الخريجين من خلال دعوتهم للمشاركة في اجتماعات مجالس الجامعات والكليات والاستفادة من خبرتهم	82.2	6.7	11.1	2.71	0.66	عالية

م	الحلول	درجة مساهمة الحل (%)			المتوسط	الانحراف	درجة
		عالية	متوسطة	ضعيفة	الحسابي	المعياري	المساهمة
17	إنشاء علاقات تعاونية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية (العقود البحثية)	77.8	8.9	13.3	2.64	0.71	عالية
18	تقديم برامج في التعليم المستمر لتعميق الارتباط بين الإعداد الأكاديمي وسوق العمل	80.0	6.7	13.3	2.66	0.70	عالية
19	ترويج وتسويق البحوث العلمية والابتكارات والأنشطة والخدمات الجامعية	84.4	2.2	13.3	2.71	0.69	عالية
20	توفير قاعدة معلومات تساعد على تطوير التمويل الذاتي للجامعات واتخاذ القرارات	62.2	22.2	15.6	2.46	0.75	عالية
21	فرض المساهمات في التعليم من البنوك والشركات الربحية	51.1	35.6	13.3	2.37	0.71	عالية
22	تسجيل براءات الاختراع للطلاب لإنجازاتهم ومشاريع تخرجهم	57.8	24.4	17.8	2.40	0.78	عالية
23	زيادة الكراسي الأكاديمية في الجامعات لدعم الأبحاث العلمية وزيادة تمويل التعليم العالي	60.0	24.4	15.6	2.44	0.75	عالية
24	حوكمة التمويل	86.7	2.2	11.1	2.75	0.64	عالية
25	تحقيق العدالة والكفاءة في التعليم العالي	80.0	13.3	6.7	2.73	0.57	عالية
26	قياس التكلفة والعائد الاقتصادي في التعليم العالي	77.8	17.8	4.4	2.73	0.53	عالية
27	تطوير الأنظمة المالية في التعليم العالي	77.8	11.1	11.1	2.66	0.67	عالية
	الكلي	**73.91**	**14.90**	**11.19**	**2.71**	**0.62**	**عالية**

الإجابة على السؤال الثاني والذي ينص على:

«ما الحلول المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية»

يلاحظ من الجدول (6) أن متوسط محور الحلول المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية جاء بواقع (2.71) وهو يقع ضمن الدرجة العالية، كما أن جميع الحلول المقترحة

جـاءت ضمن الدرجة العالية والبالغ عددها (27) بمتوسط حسابي تراوح مابين (2.82 - 2.37)، وهي مرتبة حسب المتوسط الحسابي على النحو التالي:

حصلـت الفقـرة (1) «تطوير النظام المـالي والإداري في مؤسسات التعليـم العالي» على أعلى متوسـط حسابـي (2.82)، يليهـا الفقرة (24) «حوكمـة التمويل» بمتوسـط (2.75). ثم حصلت ثـلاث فقرات (6، 25، 26) وهي «استثمـار الصناديق المالية بالجامعات، تحقيق العدالة والكفاءة في التعليـم العـالي، قياس التكلفة والعائـد الاقتصـادي في التعليم العالي» علـى متوسط حسابي (2.73). يليهـا أربع فقرات (12، 13، 16، 19) هـي «الاستفادة من المرافق التابعة للتعليم العالي مـن قاعات وأندية وغيرها في إجـراء الأنشطة الاجتماعية، عمل معارض دورية لتسويق منتجات الطلبة الإلكترونية واليدوية، تحفيز وتشجيع الشركات والمؤسسات الكبيرة للتبرع والتمويل وتشغيل الخريجـين من خلال دعوتهم للمشاركة في اجتماعات مجالس الجامعات والكليات والاستفادة من خبرتهم، ترويج وتسويق البحوث العلمية والابتكارات والأنشطة والخدمات الجامعية» حصلت على متوسط حسابي (2.71). الفقرتان (2، 9) «تنشيط الاهتمام بالأوقاف الجامعية خلال استقطاب خـبراء في كافة المجالات، البعد عن التعليم النظري والتوجه للتعليم التجريبي المتوائم مع حاجات سـوق العمل» حصلت علـى متوسط حسابي (2.68). هناك ثلاث فقـرات (11، 18، 27) «دراسة حاجـات السـوق للتخصصات النادرة لتجنب إهـدار الطاقات البشرية، تقـديم برامج في التعليم المستمـر لتعميـق الارتباط بين الإعداد الأكاديمـي وسوق العمل، تطوير الأنظمـة المالية في التعليم العـالي» كان متوسطهـا الحسابي (2.66). حصلت أربع فقـرات (5، 7، 8، 17) « ترشيد الإنفاق، التخطيط لعدد من المشاريع البحثية المشتركة بين الجامعة وقطاعات الصناعة والإنتاج من خلال إنشاء مراكز التميز البحثي وحاضنة الأعمال التكنولوجية والبرامج التدريبية المشتركة، الاستفادة مـن تجارب بعض الـدول المتقدمة في الاعتمـاد على التمويـل الذاتي، إنشاء علاقـات تعاونية بين الجامعـات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية (العقود البحثية)» على متوسط حسابي (2.64). الفقرة (15) «تفعيل دور المكتبات في الجامعات في النشر والطبع الدولي والمحلي وربطها بدور نشر عالمية» بمتوسـط حسابـي (2.62). الفقرة (14) «إنشـاء مجلات علمية عالمية ومحليـة للنشر والتحكيم مقابل رسوم محددة» بمتوسـط حسابي (2.60). الفقرة (4) «منح الجامعات الاستقلال الإداري (الإدارة اللامركزيـة) والـذي يسهم في رفع إنتاجية الجامعة وتحقيـق عوائد مادية لها» بمتوسط

حسابي (2.55). الفقرة (10) «التوجه لنظام التعليم المفتوح في الجامعات لتلبية الحاجات الاجتماعية للتعليم وخفض تكاليف الوحدة التعليمية» بمتوسط حسابي (2.48). الفقرة (20) «توفير قاعدة معلومات تساعد على تطوير التمويل الذاتي للجامعات واتخاذ القرارات» بمتوسط حسابي (2.46). الفقرة (23) «زيادة الكراسي الأكاديمية في الجامعات لدعم الأبحاث العلمية وزيادة تمويل التعليم العالي» بمتوسط حسابي (2.44). الفقرتان (3، 22) «عمل كليات الجامعة كبيوت خبرة بتقديم الخدمات التعليمية مثل الاستشارات العملية لمؤسسات المجتمع بمقابل مادي، تسجيل براءات الاختراع للطلاب لإنجازاتهم ومشاريع تخرجهم» بمتوسط حسابي (2.40). الفقرة (21) « فرض المساهمات في التعليم من البنوك والشركات الربحية» بمتوسط حسابي (2.37).

تستند جميع فقرات هذا السؤال على كيفية إيجاد الحلول المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بما يسهم في تطوير منظومة التعليم الجامعي السعودي بجميع عناصره ويزيد من إنتاجيته، وبما يتلاءم مع التطور العلمي والتقنيات الحديثة وتحقيق أعلى توجيه لموارد التعليم نحو الأفضل. وتتفق هذه الحلول مع الدراسات في هذا المجال، حيث اقترحت دراسة الماجد (2018: 47 - 50) تصورا لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، استند على مرتكزات تتعلق بالجانب الإداري، والجانب المالي بغرض تطوير تمويل التعليم في الجامعات السعودية، وأوصت بضرورة تبني صيغة الجامعة المنتجة وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي للجامعات. كذلك أوصت دراسة العتيبي (2018: 1) بتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وإشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين. وتوافقت الدراسة الحالية مع دراسة الشنيفي (2018: 70)، والتي توصلت إلى بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي مثل العمل على تنمية الموارد البشرية، والموارد المالية والموارد التعليمية، والاهتمام بحاضنات الأعمال التكنولوجية، وزيادة الكراسي البحثية. وقد أوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية التخطيط السليم والشامل لاحتياجات التنمية من القوى العاملة من الخريجين، وربطهم بسوق العمل، ومنح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية الكافية لاستثمار مواردها، وتخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة من دعم التعليم العالي، وترشيد الإنفاق على مؤسسات التعليم

العـالي، وخفض الكلفة، وتحويل الجامعات لمراكز إنتاج واستثمار وتطوير. كذلك توافقت الدراسة الحاليـة مع دراسـة الحربـي (2015: 141) في ضرورة تنويـع مصادر الدخـل لتمويل الجامعات السعودية الحكومية عن طريق كراسي البحث العلمي، والأوقاف، ومراكز الأبحاث، واقترحت هذه الدراسة عدة بدائل لتمويـل الجامعات السعودية منها حاضنات الأعمال، والشراكة مع المؤسسات الأهليـة لتدريب الخريجين، والتبرعات المالية والعينيـة، وترشيد الإنفاق، والاستثمار الأمثل لموارد الجامعـة، ومنح الجامعـات صلاحيات مالية وإداريـة كافية لاستثمار مواردهـا بصورة مباشرة، وتشجيـع الأبحـاث التطبيقيـة ذات المردود المالي، والتسويـق الفعال لبرامج الجامعـة وأنشطتها، وتوظيف موارد الأوقاف الخيرية.

الإجابة على السؤال الثالث والذى ينص على:

1) هل هناك فروق في إدراك التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة بين أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمل الإداري ومتغير سنوات الخدمة أهمية الدراسة؟

للإجابـة علـى السـؤال الثالـث، تم استخـدام اختبـار (ت) لاختبـار الفرق بـين فئتي متغير العمـل الإداري (عميد، ووكيـل) في التحديات التي تواجه تمويل التعليـم العالي في المملكة العربية السعوديـة. أوضحـت النتائـج في جـدول (7) عدم وجـود فـرق دال إحصائيا عنـد مستوى دلالة (0.05). وفي المقابـل وجـد فـرق دال إحصائيـا بين فئتي متغـير العمـل الإداري (عميد، ووكيل) في الحلـول المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لصالح الوكيل (جدول 8). ويـدل ذلـك علـى تطابق وجهـة النظر بين فئتـي متغـير العمـل الإداري في تمويل التعليـم العالي في المملكة العربية السعودية بخصوص التحديات وعدم توافقهم في الحلول. ويرجع ذلك إلى تشابه ظـروف العمل والثقافة والقيـم والسلوك وفهم طبيعة التحديات التـي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكـة العربيـة السعوديـة، بينما يرى الوكلاء أهميـة الحلول المقترحة لتمويـل التعليم العالي بدرجة أعلى من العمداء.

جدول (7)

نتائج تحليل (ت) لمتغير العمل الإداري على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

العمل الإداري	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	مستوى الدلالة	
عميد	20	2.60	0.50	1.00	غير دال
وكيل	25	2.60	0.50		

جدول (8)

نتائج تحليل (ت) لمتغير العمل الإداري على الحلول المقترحة للتحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

العمل الإداري	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	مستوى الدلالة	
عميد	20	2.35	0.81	0.000	دال
وكيل	25	3.00	0.40		

وبالنسبة لمدى اختلاف التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة وفقا لمتغير سنوات الخدمة، أوضحت النتائج في جدول (9)، وجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين فئات متغير سنوات الخدمة (أقل من 3 سنوات، من 3 إلى 6 سنوات، أعلى من 6 سنوات) في كل من التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة على الترتيب، ويرجع ذلك إلى تطابق الهدف نحو دراسة تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والوقوف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي، وتطبيق الحلول المقترحة للنهوض بالجامعات واللحاق بسبق التقدم العلمي والتكنولوجي.

جدول (9)

نتائج تحليل التباين لمتغير سنوات الخدمة على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

سنوات الخدمة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	
أقل من 3 سنوات	15	2.73	0.45	0.071	غير دال
من 3 إلى 6 سنوات	8	2.25	0.46		
أعلى من 6 سنوات	22	2.63	0.49		

جدول (10)

نتائج تحليل التباين لمتغير سنوات الخدمة على الحلول المقترحة للتحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

سنوات الخدمة	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	مستوى الدلالة	
أقل من 3 سنوات	15	2.60	0.73	0.606	غير دال
من 3 إلى 6 سنوات	8	2.87	0.35		
أعلى من 6 سنوات	22	2.72	0.63		

توصيات الدراسة :

توصي الدراسة بمحاولة تطبيق جميع الحلول المقترحة لتمويل التعليم الجامعي والتي من أهمها:

- تطوير النظام المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي.
- السماح بخصصة التعليم العالي بشرط أن يبقي تحت رقابة الحكومة.
- مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي وذلك بتقديم الدعم المالي والمعدات اللازمة لعملية التعليم العالي.
- تبني الدولة و وزارة التعليم العالي برامج جديدة للتخطيط الإستراتيجي ووضع الأولويات في عملية التمويل والإنفاق على المدارس و الجامعات.
- أهمية استقطاب القيادات الإدارية المؤهلة والمتخصصة في إدارة مثل هذه المشاريع وكذلك توفير فرص التطوير المهني للقيادات في المشروع مع تخفيف كم المهام الإدارية الموكلة لقادة المدارس.
- تنشيط الاهتمام بالأوقاف الجامعية.
- البُعد عن التعليم النظري والتوجه للتعليم التجريبي المتوائم مع حاجات سوق العمل.
- إنشاء علاقات تعاونية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي والخضوع لمعايير الجودة المعترف بها من خلال تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في إدارات التعليم العالية.
- زيادة الكراسي الأكاديمية في الجامعات لدعم الأبحاث العلمية وزيادة تمويل التعليم العالي.

المراجع:

1. الحربـي، و محمـد بن محمد. (2015). بدائـلٍ مقترحة لتمويل التعليم في الجامعـات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجاً. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، كلية التربية، الصفحات مج 26، 141 - 172.
2. موقـع وزارة التعليم السعـودي. (2017). تم الاسترداد من تعزيز المسؤوليات لتنفيـذ التنمية المستدامة: https://www.moe.gov.sa'news
3. Browne, R.A., a. (2017). Challenges and Solutions of Higher Education in the Eastern Caribbean States. International Journal of Higher Education, 6(1): 169 - 179.
4. Charles,. (2008). A study of capital financing models at two public four - year higher education institutions. ed University of Pennsylvania.
5. الشنيفـي، و علي عبـد الله. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية علـى ضـوء تجارب بعض الـدول المتقدمة. مجلة العلوم التربويـة والنفسية، الصفحـات العدد العاشر، مج 2، 70 - 90.
6. الطويرقـي، و نـوال بنـت سعـد. (2012). مصـادر تمويل التعليـم العـالي في المملكة العربيـة السعودية وبريطانيـا: دراسـة مقارنـة. دراسة مقارنـة. دراسات عربية في التربية وعلم النفـس، رابطة التربويين العرب، ع 24، ج 1، 263 - 287.
7. العتيبي، ، ح. ب. (2018). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا - بريطانيا - اليابان - أستراليا) في تمويل التعليـم العالي وسبل الاستفادة منهـا. مجلة العلوم التربوية والنفسية، pp. لعـدد الخامس والعشرون، مج 2، 1 - 31.
8. الماجـد، ، و ابتسـام بنت حمـد. (2018). تصور مقـترح لبدائل تمويلية في الجامعـات السعودية في ضوء فلسفـة الجامعـة المنتجة. مجلة الجامعـة الإسلامية للدراسـات التربوية والنفسيـة، الصفحات العدد السادس، مج 26، 30 - 52.
9. بلتاجي، و مروة شبل محمد. (2015). تمويل التعليم العالي في مصر: المشكلات والبدائل المقترحة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.، الصفحات المجلد (16)، العدد الثالث، 3 - 24.
10. محروص ، محمد الأصمعي (2019). بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030. الناشر: جامعة سوهاج (كلية التربية). الصفحات:35 - 70 .
11. د .ابتسـام بنـت حمد بن عبدالله الماجد(2017). تصور مقترح لبدائـل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، 25 - 03 pp، 2018، No6، Vol 26.
12. د. ليلـى حمـد القاسـم د. أسماء عبد العزيز النويصـر (2018) ، الشراكة المجتمعيـة في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل ، العدد/ 39.
13. الدمـخ ، أمينـة حمـد (2019). تصور مقـترح لتطوير نظام تمويـل التعليم بالمملكة العربيـة السعودية في ضوء رؤية 2030. رابطة التربويين العرب الصفحات 23 - 42 .
14. أمـاني أحمـد عبد العزيـز البابطـين (2019). تنويع مصـادر نظام تمويـل التعليم في المملكـة العربية السعوديـة لمواكبة تطلعات رؤية 2030في ضوء التجربة الأمريكيـة ، المجلة الدولية التربوية المتخصصة. المجلد (8) ، العدد (9).

Funding the Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia: The challenges and the solutions (Shaqra University as a model).

DR. LOLOAH SALEH AL - FARRAJ •

Abstract

Abstract: The study aimed to identify the challenges facing higher education financing in the Kingdom of Saudi Arabia, and the proposed solutions for financing. The descriptive survey approach was used. The study tool consisted of a questionnaire distributed to the deans and vice deans of all colleges at Shaqra University and included two axes: the challenges facing higher education financing in the Kingdom of Saudi Arabia, and the proposed solutions for financing. The results of the study showed that the most important challenges facing financing for higher education in the Kingdom of Saudi Arabia are: universities 'reliance on government support only, the weak Association of research programs to productive institutions with society, and the weak credits of investment expenditures compared to the approval of current expenditures. The most important solutions for financing were: developing the financial and administrative system in higher education institutions, investing financial funds in universities, promoting and marketing scientific research, innovations, activities, and university services, stimulating interest in university endowments, and establishing cooperative relationships between universities and productive community institutions. This study recommended that universities should be granted administrative independence, adopt the productive university formula, and reconsider the government funding policy for universities.

Keywords: Sources of funding for education - Higher education - Strategic objectives of education.

• Assistant Professor - Department of Education and Management Faculty of Education in Mazmahmiya, Shaqra University, Kingdom of Saudi Arabia.